هـذا الكتـاب

يجد الكاتب لسيرة الشيخ محمد الأحمدى الظواهرى نفسه فى موقف صعب نسبيًا، ذلك أن هذا الشيخ وجد وعاش ونشط فى عهد ثورة مستمرة، وكانت هذه الثورة تتوجه فى كثير من الأحيان ضده هو أيضًا، ومع أنه لم يكن مسئولاً مسئولية مباشرة ولا كاملة ولا جزئية عن الأحوال التى تطالب الثورة بالقضاء عليها، فإنه أصبح محور هذه الثورة بطريقة أو بأخرى.

فالطلاب ومن قبلهم شباب العلماء، بل بعض شيوخهم، يطالبون بخروجه من منصبه حتى يعود شيخ آخر كان قد أخرج من هذا المنصب بعدما بدأ سياسة إصلاحية، وكانت الدعوة للشيخ الآخر طاغية لا تبقى ولا تذر، ولم يكن هناك مبرر لكل هذا الطغيان فى الدعوة إليه، لكن الظروف ساعدت على أن تمضى الأمور فى هذا الاتجاه، وهكذا أصبح كل أمل فى إصلاح هنا أو هناك يرتبط تلقائيًا مع المطالبة بعودة المراغى إلى مشيخة الأزهر وخروج الظواهرى، على الرغم من أن طبائع الأمور لا تحتمل مثل هذا الربط، لكن استمرار الدعوة للمراغى طيلة أكثر من خمس سنوات كانت كفيلة بأن تصنع هذا الموقف الأسطورى على الرغم من كل الحقائق.

ومن العجيب، وكم فى التاريخ من عجائب، أن الظواهرى نفسه كان هو الذى تولى إصدار كل قرارات الإصلاح الجذرى فى الأزهر، وكان هو الذى أنشأ الجامعة الأزهرية وكلياتها الثلاث، وكان هو الذى وضع لهذه الكليات مناهجها

وبرامجها، بل مبانيها وهيئاتها، لكن أحداً لم يعن بدراسة فكر الرجل الذى تولى هذا الإنجاز العظيم كله.

ويبدو الظواهرى وكأنه كان من السياسيين الذين يكتفون من المبادئ العامة للمذاهب السياسية بالولاء للحاكم والإخلاص للنظام فحسب، ولهذا فإنه عاش ومات دون أن يقحم نفسه فى خصومة حزبية، أو فى صداقة حزبية كذلك، وكان يرى نفسه أبعد الناس عن هذا كله، وكان فى هذا البعد والتباعد حريصًا أيضًا على أن يبتعد دون أن يشير إلى أنه مبتعد. كان يعيش ويمارس نشاطه ويتخذ قراراته وكأن هذه الحياة الحزبية المضطربة من حوله شىء لا وجود له، أو قل إنه كان يتعامل معها كأنها والعدم سواء، كما يقول القضاة الكبار فى أحكامهم القانونية.

* * *

لم يكن الشيخ الظواهرى حفيّا بالرأى العام، وكانت ثقته فى نفسه وفى توجهاته تهيئ له أن التزامه بما يراه حقّا كفيل له بأن ينال رضا الرأى العام، ولو بعد حين، حتى لو أن الظواهر لم تكن لتدله على ذلك، ولهذا فإنه كان يمضى خطوات واسعة فى سبيل ما يراه صوابًا معتمداً على ما يعتقد أنه الصواب نفسه فحسب، ولم يكن يشغل باله بأن يحظى برضا الرأى العام أو أن يحظى بسخطه.

وقد مارس الشيخ الظواهرى ـ كما سنرى فى هذا الكتاب ـ أدواراً سياسية ودبلوماسية فى غاية الأهمية والحيوية، لكنه مارسها من قبيل الإحساس بمسئوليته تجاه دينه وتجاه وطنه أو مليكه، كذلك مارس الشيخ الظواهرى سياسات إنشائية وحضارية فى غاية الأهمية والحيوية والنجاح، لكنه أيضا مارسها من قبيل الإحساس العميق بمسئوليته تجاه وطنه ومعهده.

وفى كل الأحوال، فإن قراءة تاريخ الشيخ محمد الأحمدى الظواهرى تدلنا على كثير من جوانب الحياة العلمية والفكرية والحضارية فى مصر الحديثة، كما تدلنا على مدى انتصار مؤسسة العلم الأزهرية لجوهر العلم أيّا ما كانت النظم التعليمية التى أخذت بها المؤسسة الأزهرية عامًا بعد عام، وعقداً بعد آخر.

ومع أن هذه الحياة فى مجملها تبدو وكأنها حياة طبيعية روتينية خالية من لمحات التمرد أو التوهج، إلا أن واقع الأمر يدلنا على أنها لم تكن كذلك إذا ما نظرنا إلى الظروف المحيطة بها بقدر من التأمل، ذلك أن الظواهرى عمد فى كثير من المواضع إلى اختيار بدائل أبعد منالاً من أخرى كانت متاحة أمامه، كما أنه فى مواقف أخرى من حياته آثر أن يمضى فى طرق أقل جاذبية له مع مقدرته على ما هو أكثر جاذبية وأشد بريقًا، ولعل هذا مما يدلنا على حقيقة أن هذا الرجل كان ميسراً لما خلق له، وأنه وهو سليل سلالة شيوخ أزهريين متصوفين كان يدرك ما له و ما عليه دون أن يعتبر نفسه فردًا واحداً، أو فردًا متفردًا، وإنما هو يعتبر نفسه منذ مرحلة مبكرة أخًا أكبر مسئولاً عن إخوة آخرين حتى من دون أن يطلبوا إليه أن يتولى هذه المسئولية.

* * *

هكذا كان إحساس الظواهرى على نحو ما نلمحه من مواقفه المتكررة فى حياته، على أننا مع هذا نستطيع أن نلمح بكل وضوح ثقة شديدة فى النفس منذ مرحلة مبكرة من حياة هذا الرجل، وقد جعلته هذه الثقة موضع عناية نفسه بنفسه، فإذا هو يأخذ هذه النفس بما ينبغى لها أن تؤخذ به من جد واجتهاد تقليديين وغير تقليديين فى سبيل الكمال أو الاكتمال.

وبالإضافة إلى هذا كله، نستطيع أن نلمح أن «القواعد التراتبية» التى كان يؤخذ بها فى هذا العهد الخالى من التعقيد قد هيأت للرجل الفرصة فى أن يدرك من الطموح ما لم يصبح مهيئًا لأنداد له فى أجيال تالية له، ونحن نرى فى سيرة الرجل أن كادر الوظائف كان لا يزال على بكارته الأولى، بحيث إن الشيخ خطا نحو مشيخة الأزهر خطوتين فقط، الأولى: أن يصبح وهو العالم المتميز شيخًا للجامع الأحمدى، والثانية: أن يصبح شيخ الجامع الأحمدى شيخًا للأزهر.

ومع أن الأمور لم تمض على هذا النحو فى سهولة ومباشرة، إلا أنها لم تخرج عن هذا الوضع أيضًا. . ومن المدهش أن وصول الأحمدى الظواهرى إلى

مكانة شيخ المعهد الأحمدى فى طنطا لم يكن يتطلب منه إلا الشباب(!!) والتفوق(!!) على أقرانه فى هذا المعهد، كما أن وصوله إلى مشيخة الأزهر لم يكن يتطلب أكثر من ذلك بكثير، وهو أن يكون تفوقه كشيخ للمعهد الأحمدى تفوقًا بارزًا بين أقرانه من شيوخ المعاهد الأخرى.

بل إن العجيب فى هذا كله أن الحياة العامة كانت تهيئ لهذه المعاهد الإقليمية مكانة تناطح بها المؤسسة الأزهرية الأم فى القاهرة، بل إنها، وهذا هو موطن العظمة، كانت تتيح لها فرصًا لا تتيحها للمؤسسة الأم، بل إنها كانت فى النهاية تسمح لها بالتفوق على هذه المؤسسة الأم.. وهو ما لا نجده ولا نستطيع تصوره اليوم.. لا على مستوى الجامعة.. ولا على مستوى الأزهر أيضًا.. ولا على مستوى أى قطاع من قطاعات التنمية والخدمات والبحث والعلم.

وسنجد فى حياة الظواهرى مزيجًا من الجد والتوفيق، ومزيجًا آخر من الحظ والكفاح، ومزيجًا ثالثًا من الإدارة والمواكبة(!!) لكننا فى كل هذه الأمزجة نحس روحًا فردية لا تخرج عن روح المجتمع، ونحس بنزعة شخصية لا تخرج عن روح المؤسسة ولا عن مجالها فى الفكر والنشاط.

* * *

بقى أن أختم هذه المقدمة بالإشارة إلى وجه المقارنة فى ذلك الاستقطاب الذى حدث بين اسمى الشيخ الظوهرى والشيخ المراغى منذ عهد الملك فؤاد وطيلة النصف الأول من عهد الملك فاروق.

ومن طرائف السياسة وغرائبها أن القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ الذى جعل للوزارة رأيًا فى تعيين مشايخ الأزهر كان بمثابة السبب الذى عطل ترشيح الظواهرى شيخًا للأزهر بعدما أعلن الملك فؤاد رغبته فى هذا، وقد بقيت المشيخة شاغرة عشرة شهور، حتى تمكن المتحيزون لاختيار الشيخ المراغى (بمن فيهم الساسة البريطانيون) من فرضه (١٩٢٨)، فلما استقال المراغى فى أكتوبر ١٩٢٩ وعين الشيخ الظواهرى مكانه ألغى هذا القانون فى ١٩٣٠، وأعاد حقوق

الملك فى تعيين الرؤساء الدينيين. لكن هذا القانون الجديد كان هو الذى حمى المراغى من الإقالة على يد وزارة الأغلبية الوفدية بكل سطوتها ونفوذها.. هكذا انتصر المراغى بما سنه الظواهرى.. على نحو ما انتصر فى الوجدان بالإصلاحات التى أنفذها الظواهرى.. وفى المقابل فإن الظواهرى عندما نفذ إصلاحاته لم يكن يبتعد كثيراً ولا حتى قليلاً عما شرع فيه المراغى وعمل من أجله وخطط له.. وهذه على كل حال سمة المصلحين العظماء، وقد كان كلا الرجلين من المصلحين العظماء.

وهكذا نفهم أن حظ الشيخ المراغى كان مرتبطًا مع حقوق الوزارة، وأن حظ الظواهرى كان مرتبطًا مع حقوق الملك، لكن الأيام تثبت ما هو غريب، ذلك أنه بعد أن عاد المراغى إلى المشيخة فى ١٩٣٦ واجه قلاقل كبيرة نتيجة اختلافه مع النحاس باشا، وتصاعدت هذه القلاقل فى ١٩٤٢ و١٩٤٣، ولم يحم المراغى من سطوة الوزارة الوفدية إلا تشبث السراى بمبدأ أن القانون قد أصبح غير قائم منذ ألغاه الظواهرى فى ١٩٣٠، وهكذا صب تصرف الظواهرى فى مصلحة المراغى، ولو أخذ (فى ١٩٤٢) برأى الوزارة الوفدية (المبكر فى ١٩٢٨) لأخرج المراغى من المشيخة بسهولة.

* * *

ويبقى سؤال مهم يطرحه التفكير الجدلى: هل كان للمراغى دور فى الاعتراف بقانون ١٩٢٧؟ نعم.. وقد كان هذا هو السبب فى خروج المراغى نفسه فى ١٩٢٩، وهو ما أشار به رئيس الديوان نسيم باشا على المراغى فاستقال.

* * *